Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.41 | 16 August 2006
Original: English | البند 20 (ج) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

اتفاقية تعاون مع
الوكالة الفرنسية للتنمية

للموافقة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Mohamed Manssouri
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2330-5459-06-39+
بريد إليكتروني: m.manssouri@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة باتفاقية تعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية الواردة في الفقرة 2.

اتفاقية تعاون مع
الوكالة الفرنسية للتنمية

1 - المجلس التنفيذي مدعو للإحاطة بأن الصندوق يود الدخول في اتفاقية تعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وهي وكالة إنمائية تتبع الحكومة الفرنسية.

2 - وفقاً للبند 2 من المادة 8 من اتفاقية إنشاء الصندوق، يُرجى من المجلس التنفيذي تفويض رئيس الصندوق بالتفاوض وتوقيع اتفاقية التعاون على غرار الاتفاقيات المماثلة الموقعة بين الصندوق ومؤسسات أخرى. وسيُعرض نص اتفاقية التعاون التي سيتم التفاوض بشأنها وتوقيعها على المجلس التنفيذي للإحاطة في دورة لاحقة.

3 - ترد في الملحق المعلومات المتعلقة بالوكالة والغرض من الاتفاقية.

الملحق

اتفاقية تعاون مع
الوكالة الفرنسية للتنمية

الإنشاء. يرجع تاريخ إنشاء الوكالة الفرنسية للتنمية إلى عام 1941 حيث أنشأها الجنرال ديغول أيام كان لاجئا في لندن وأطلق عليها اسم الصندوق المركزي لفرنسا الحرة. وتهدف الوكالة، باعتبارها مؤسسة مالية متخصصة، إلى تقديم المعونة إلى البلدان النامية والأقاليم والأراضي الفرنسية الواقعة فيما وراء البحار بالتمويل العام.

الأنشطة. مهمة الوكالة حسب تعريفها، هي القيام بدور محوري في النظام الرسمي للمساعدات الفرنسية حيث تتدخل في القارات الخمس جميعا مستهدفة الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والمالي وحماية السلع العامة العالمية. وتوجه الوكالة أنشطتها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدعم الوكالة مشروعات وبرامج إنمائية في أكثر من 60 بلدا في أرجاء العالم. وفي عام 2005، بلغ مجمع الالتزامات المالية للوكالة 2.2 مليار يورو، أي بزيادة قدرها 46% عن عام 2004 حيث وجهت قرابة 1.7 مليار يورو إلى البلدان الأجنبية 0.5 مليار يورو إلى المقاطعات والأراضي الفرنسية فيما وراء البحار، بالإضافة إلى 350 مليون يورو التزمت بها بالنيابة عن أطراف ثالثة. وتعتبر أفريقيا المستفيد الرئيسي من أنشطة الوكالة، حيث تتلقى نحو 54% من التمويل المخصص للبلدان الأجنبية، تليها آسيا (31%). وتقدم الوكالة التمويل في شكل قروض (80%)، ومنح (12%) ووسائل أخرى مثل الضمانات والأسهم ودعم الميزانيات (8%). وقد تلقت البلدان الأفريقية أكثر من ثلثي منح الوكالة. وشهد عام 2005 أيضا زيادة ملحوظة نسبتها 50% في الموارد التي خصصتها حكومة فرنسا في ميزانيتها من أجل تمويل المنح المقدمة من الوكالة، حيث وصل مجموع المبلغ المخصص لهذا الغرض إلى 334 مليون يورو.

وتدعم الوكالة أنشطة تطوير القطاعين العام والخاص وشبكات المجتمع المدني مع التركيز بشدة على القطاعات الاجتماعية (تحصل قطاعات الصحة والتعليم على ثلث جميع التزامات الوكالة). وتوجه المشروعات التي تمولها الوكالة إلى التنمية الإقليمية والمحلية وتطوير البنية الأساسية والتنمية الحضرية، كما تدعم القطاع الإنتاجي وتعمل على تحديث النظم المالية وتطوير خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة (المناخ والتنوع البيولوجي والمسؤولية الاجتماعية) والتنمية الريفية. وتشكل التنمية المستدامة أحد الأهداف الرئيسية لتدخلات الوكالة.

وبالإضافة إلى وسائل التمويل الأساسية تستضيف الوكالة أيضا ثلاث وكالات متخصصة هي: (i) مركز مرسيليا للدراسات المالية والاقتصادية والمصرفية الذي يوفر التدريب والتنظيم المؤسسي وتطوير أدوات نقل المنهجيات؛ (ii) المرفق الفرنسي للبيئة العالمية الذي يشجع على حماية البيئة في إطار مشروعات التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ (iii) مؤسسة بروباركو، وهي مؤسسة فرعية متخصصة في تمويل ودعم القطاع الخاص في صورة أسهم وضمانات ومساعدات تقنية.

الإدارة. بما أن الوكالة هي هيئة عامة اقتصادية وتجارية تمول بالكامل من دولة فرنسا فهي تمارس عملها تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والصناعة، ووزارة المقاطعات والأراضي فيما وراء البحار.

الملحق

ويرأس السيد جان ديديه روازن مجلس الإشراف على الوكالة بينما يتولى السيد جان ميشيل سفرينو مهام المدير التنفيذي.

الهيكل. يعمل في الوكالة 629 1 موظفا في جميع أرجاء العالم، منهم الثلث تقريبا من الموظفين المحليين العاملين في 41 مكتبا قطريا يقع معظمها في أفريقيا. ويعمل نحو خمس عدد الموظفين خارج المقر الرئيسي للوكالة.

أهداف التعاون بين الوكالة والصندوق. يتمثل الهدف من توثيق التعاون بين الوكالة والصندوق في تعزيز الحوار بين المنظمتين في المجالات المتعلقة بسياسات التنمية الريفية وتدخلاتها بغرض تحديد الخيارات المتاحة للمشاركة في التمويل وتعزيز الشراكة بينهما من خلال التدخلات الإنمائية المنسقة بينهما. وتتفق أهداف الصندوق مع المبادئ والأهداف الإنمائية للوكالة حسبما ورد في مشروع التوجه الاستراتيجي للوكالة والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006. وتركز اتفاقية التعاون على المجالات التالية:

(أ) تنسيق سياسات التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي على المستويات العالمية والإقليمية القائمة على الاستفادة من المعرفة المستمدة من البرامج القطرية للطرفين؛

(ب) تطوير آليات جديدة للتمويل المشترك؛

(ج) تصميم برامج مشتركة تحددها البعثات المشتركة للتقييم والتقدير الأولي؛

(د) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم الأهلية؛

(ه) دعم سلسلة السلع الزراعية من خلال تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(و) التوزيع الأكثر عدلا للتكنولوجيا والموارد الطبيعية؛

(ز) تبادل المعلومات والموظفين، وفي هذا الصدد سيشجع الصندوق والوكالة على تبادل الخبراء في إطار هذه الاتفاقية بغرض الترويج للمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج؛

(ح) المشاركة في حلقات العمل التقنية للتعبير عن الموضوعات والقضايا المشتركة، مثل تحقيق اللامركزية للنظم المالية، وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وبذل الجهود لمكافحة التصحر، والحكم المحلي، وسياسات تحقيق اللامركزية، وتعزيز المؤسسات المحلية والمنظمات المجتمعية بما في ذلك منظمات المزارعين، والشراكة مع القطاع الخاص؛

(ط) التعاون في مجال البحوث الزراعية؛

(ي) التعاون بين الطرفين بغرض التمويل التكميلي من فرنسا للصندوق.

الملحق

في إطار هذه الاتفاقية سيعزز الصندوق والوكالة الشراكة بينهما والاستفادة الفعالة من مواردهما وموارد شركائهما في الوقوف أمام تحديات الحد من الفقر الريفي، لا سيما في أشد البلدان وأقاليم العالم فقرا، مثل أفريقيا جنوبي الصحراء. وسوف يتعاون الطرفان في زيادة أثرهما على المستوى القطري لتعزيز المشاركة في مجال التنسيق والتعاون في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وفي هذا السياق سيزيد الصندوق والوكالة من التعاون على المستويات القطرية بين أنشطة الصندوق وبرامج التنمية الزراعية والريفية التي تمولها فرنسا.